The Administration & Economic College Journal
For Economics & Administration & Financial Studies
Vol.16,N1, P P 211 -231
ISSN PRINT 2312-7813
ISSN ONLINE 2313-1012
رقم الايداع ١٥٥٧ لسنة ٢٠١١
مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية
والإدارية والمالية
المجلد ١٦، العدد١شباط ٢٠٢٤ ص ص ٢١١-٢٣١

Analysis of some indicators of financial resources in reducing credit risks - a sample of Iraqi commercial banks

*تحليل بعض مؤشرات الموارد المالية في الحد من المخاطر الائتمانية عينة من المصارف التجارية العراقية

**حيدر فاهم عبيس **أ.م.د. سرمد عبدالجبار آل خير الله

Abstract:

To complete the analysis process, there must be indicators of financial resources to reduce credit risks through the annual reports of the Iraqi private banks, the study sample, and they are (Bank of Baghdad, Sumer Commercial Bank, Commercial Bank of Iraq) and for the period of the year (2004-2021), as four indicators are relied upon, namely (ratio of total loans to total deposits) and (ratio of total total loans to total total assets) and (ratio of specialization of doubtful loans to total total loans) and (ratio of total total loans to total current assets) credit capacity indicators will also be presented and analyzed For Iraqi private banks, as well as indicators of profitability of banks and their liquidity, which are among the main indicators of banking work to determine the ability of banks to grant bank loans in the Iraqi banking market and determine the possibility of banks,

*بحث مستل .

**جامعة كربلاء – كلية الادارة والاقتصاد .

and whether granting loans of this size is sufficient or is there a great need for more loans that help groups There are many indicators in the Iraqi society, and with these indicators, credit risks can be reduced through analysis and the development of policies and strategies by the researcher.

المستخلص : لاتمام عملية التحليل لابد من وجود مؤشرات موارد مالية للحد من مخاطر الائتمان من خلال التقارير السنوية للمصارف الاهلية العراقية عينة الدراسة وهم (مصرف بغداد ، مصرف سومر التجاري ، مصرف التجاري العراقي) وللمدة من عام (٢٠٠٤-٢٠٢١) اذ يتم الاعتماد على اربعة مؤشرات وهي (نسبة القروض الكلية الى الودائع الكلية) و (نسبة اجمالي القروض الكلية الى اجمالي الموجودات الكلية) و (نسبة تخصص القروض المشكوك في تحصيلها الى اجمالي القروض الكلية) و (نسبة اجمالي القروض الكلية الى اجمالي الموجودات المتداولة) كما سيتم عرض وتحليل مؤشرات القدرة الائتمانية للمصارف الخاصة العراقية، فضلا عن مؤشرات الربحية للمصارف وسيولتها، التي تعد من المؤشرات الرئيسة للعمل المصرفي لتحديدها قدرة المصارف على منح القروض المصرفية في السوق المصرفية العراقية وتحديد إمكانية المصارف، وهل أن منح القروض بهذا الحجم يكفي أم هناك حاجة كبيرة للمزيد من القروض التي تساعد فئات عديدة في المجتمع العراقي، وبهذه المؤشرات يمكن الحد من المخاطر الائتمانية من خلال تحليلها ووضع سياسا واستراتيجيات من قبل الباحث.

١- المقدمة: تشكل البنوك والمؤسسات المالية لبنة أساسية مهمة في بناء الاقتصاد والاعمال في أي دولة، إذ أن القطاع المصرفي له دور كبير لا يمكن تجاهله فى عملية التطور الاقتصادي، ذلك لانه يعتبر الاداة التي من خلالها تطبق الدولة نظامها النقدي وسياستها المالية .وتنشأ المخاطر الائتمانية من جميع الانشطة التي تعتمد على الطرف المقابل (العميل) وعدم الوفاء بالتزاماته في موعدها وتعرف بأنها: الخسائر الناتجة عن تخلف أحد الاطراف عن الوفاء بالتزاماته الناشئة عن أحد عقود المشتقات (عبد الرزاق وآخرون،٢٠١٩:٢٥).

وتشير المخاطر الائتمانية إلى عدم قدرة الجهات التي تتعامل مع المصرف على سداد أصول الدين أو أرباحه مما يجعل المصرف يواجه ديوناً مشكوكاً في تحصيلها أو معدومة ويتم قياس هذه المخاطر من خلال نسبة (مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها وإجمالي القروض) كما تشير إلى الخسائر المالية المحتملة الناتجة عن عدم قيام العميل بالوفاء بالتزاماته تجاه المصرف بالوقت المحدد والتي تتأثر بها إيرادات المصرف ورأسماله وتعتبر القروض من أهم

مصادر مخاطر الائتمان ، وتوصلت نتائج العديد من الدراسات السابقة على فعالية استخدام المؤشرات المالية وغير المالية في إدارة المخاطر الائتمانية، ومن هذه الدراسات دراسة توصلت إلى فعالية نسب المؤشرات المالية في إدارة مخاطر الائتمان في بعض البنوك، وبذلك يتحدد موضوع الدراسة الحالية في معرفة دور استخدام المؤشرات المالية في إدارة المخاطر الائتمانية في ظل رقمنة العمليات المصرفية (صفاء يونس الصفاوي واخرون،٢٠٠٨:٥٥).

٢- مشكلة البحث : يتعرض الفرد إلى العديد من الاخطار التي يترتب على تحققها خسائر تصيبه في ذاته أو ممتلكاته أو في ذمته المالية ومع استمرار التطور والتقدم الاقتصادي والتكنولوجي تنوعت الاخطار وتعددت معها الحاجة إلى البحث عن وسائل حديثة وجديدة للتعامل معها دون وقوعها مرة أخرى أو الحد من الخسائر التي تترتب على حدوثها أو الحد من معدلات تكراراها، لذلك فقد أصبحت دراسة دور استخدام المؤشرات المالية وغير المالية في إدارة المخاطر الائتمانية ضرورة في جميع الدول المتقدمة والنامية .ومما سبق تتلخص مشكلة البحث الحالي في دراسة دور استخدام المؤشرات المالية وغير المالية انطلاقا في إدارة المخاطر الائتمانية في ظل رقمنة العمليات المصرفية.

٣- اهداف البحث :

- يهدف هذا البحث الى تحليل نسب مؤشرات المصارف المذكورة من المؤشرات البيانية و قياس نسبة النمو المركب لكل مصرف.

- الحد من المخاطر الائتمانية من خلال وضع استراتيجيات بالاعتماد على التقارير السنوية للمصارف وتحليلها.

- نشر ثقافة ما هية الاستراتيجية وكيفية تطبيقها من خلال اقامة الدورات التدريبية والندوات واشراك اكبر عدد ممكن من موظفي تلك المصارف فيها، مع ضرورة التأكيد على حداثة برامج ومواضيع تلك الدورات.

٤- أهمية البحث : ترجع أهمية البحث الحالي في دراسة وتحليل مشكلات صناعة قرارات منح القروض الائتمانية بالبنوك التجارية عينة البحث بهدف محاولة صياغة مجموعة من الاساليب المحاسبية التي تساعد في ترشيد هذه القرارات وتحد من مخاطرها (الصائغ،٢٠٠٦:٨٤)، وآثارها السلبية سواء على مستوى البنوك أو الوحدات الاقتصادية أو الاقتصاد الوطني، كما تُعد من الدراسات القليلة التي تسلط الضوء المصارف وعلى الائتمان باعتباره من الخدمات الجديدة على السوق المصرفية والتي تلعب دوراً فعالا في التحوط ضد المخاطر المصرفية (الكنزي،٢٠١٥:١٢٢).

المبحث الاول: المؤشرات البيانية الخاصة بمصرف بغداد:

من خلال ما لوحظ في البيانات المتوفرة التابعة لمصرف بغداد المأخوذة من البيانات الرئيسية الخاصة بالبنك المركزي حسب جدل رقم (١) وجد اثناء الدراسة على مجموعة من المؤشرات وتم تحليلها كما يلي:

السنوات	القروض الكلية / الودائع الكلية	اجمالي القروض / اجمالي الموجودات	تخصص القروض المشكوك في تحصيلها / اجمالي القروض	اجمالي القروض / الموجودات المتداولة
2004	15%	23%	6%	23%
2005	26%	20%	3%	25%
2006	18%	13%	17%	13%
2007	21%	14%	20%	15%
2008	12%	9%	30%	9%
2009	12%	10%	9%	10%
2010	2%	2%	4%	2%
2011	21%	17%	2%	18%
2012	14%	11%	12%	12%
2013	16%	12%	8%	13%
2014	2%	1%	74%	13%
2015	29%	15%	25%	16%
2016	25%	16%	5%	19%
2017	21%	13%	6%	15%
2018	21%	15%	1%	16%
2019	19%	13%	4%	2%
2020	14%	10%	3%	11%
2021	11%	8%	1%	8%

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي.

أ- تحليل المؤشرات البيانية :

- نسبة القروض الكلية / الودائع الكلية : يلاحظ من الشكل (١) ان نسبة القروض الكلية الى الودائع الكلية كانت متوازنة خلال مدة الدراسة ما عدا السنوات (2010,2014) حيث كانت النسب منخفضة (2% , 2%) على التوالي وان انخفاض هذه النسب الخاصة بمصرف بغداد جاءت نتيجة التغيرات الاقتصادية على مستوى العالم مما انعكس على القطاع المصرفي العراقي عامة.

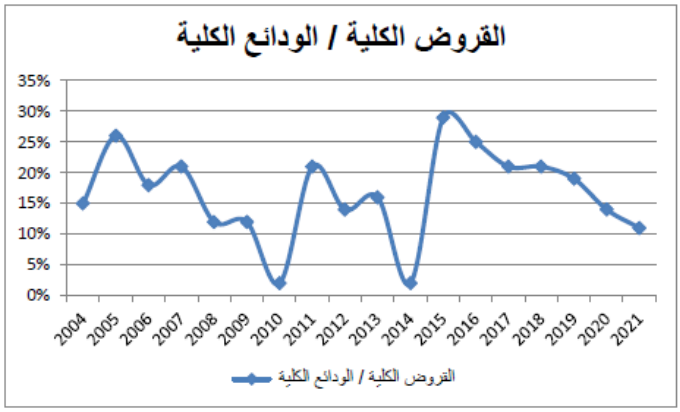

شكل (١) نسبة القروض الكلية الى الودائع الكلية

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (٢)

- نسبة اجمالي القروض / اجمالي الموجودات: يوضح الشكل (٢) ان نسبة اجمالي القروض الى اجمالي الموجودات كانت منخفضة خلال مدة الدراسة حيث وصلت الى ادنى نسبة مئوية كانت في عام (2014) وهي (1%) بسبب تخوف مصرف بغداد في منح القروض نتيجة التغيرات الخطيرة التي مرت على العراق نتيجة سيطرة عصابات داعش من الاراضي العراقي بعد ذلك ارتفعت هذه النسبة حتى عام (2021) حيث انخفضت هذه النسبة لتبلغ (8%) جراء انتشار فايروس كورونا.

شكل (٢) نسبة اجمالي القروض الى اجمالي الموجودات

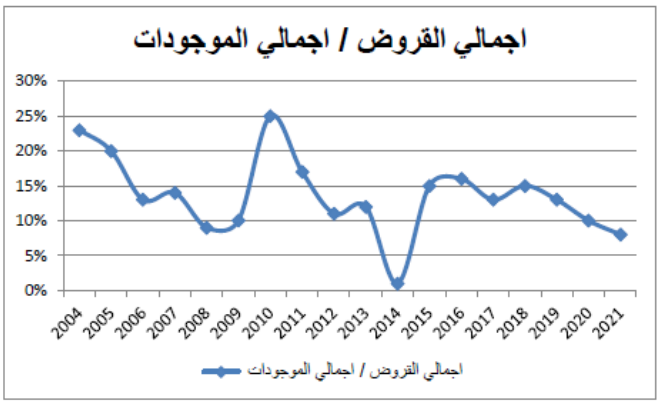

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (١)

- نسبة القروض المشكوك في تحصيلها / اجمالي القروض: يبين الشكل البياني (٣) ان نسبة القروض المشكوك في تحصيلها الى اجمالي القروض كانت متذبذبة خلال مدة الدراسة حيث بلغت ادنى مستوياتها خلال هذه السنوات (2011,2018,2021) حيث بلغت خلال هذه

السنوات (2% , 1% , 1%) على التوالي وان انخفاض هذه النسب ينذر بوجود ازمة مالية دال مصرف بغداد نتيجة عدم تحصل أموال هذه القروض في المدة المحددة.

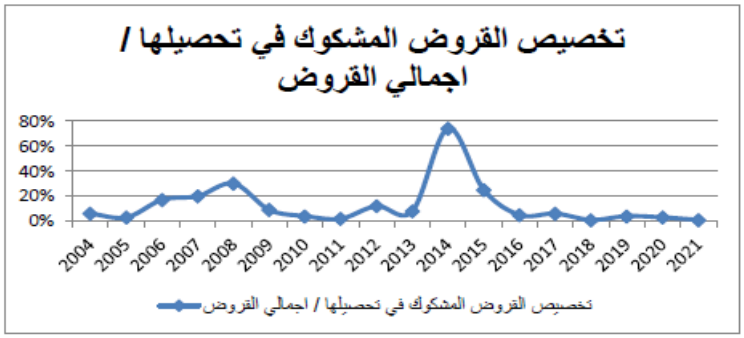

شكل (٣) نسبة القروض المشكوك في تحصيلها الى اجمالي القروض

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (١)

- نسبة اجمالي القروض / الموجودات المتداولة : يتضح من الشكل (٤) ان نسبة اجمالي القروض / الموجودات المتداولة كانت في عام (2008) ونسبة (58%) ومن خلال هذا الشكل نلاحظ انها اعلى نسبة حققها مصرف التجاري العراقي خلال مدة الدراسة وتعتبر هذه النسبة جيدة مقارنة مع اعوام (2012,2013,2014,2015) حيث كانت النسب تتراوح ما بين (2%,1%) خلال هذه السنوات وهي نسبة قليلة جداً.

شكل (٤) نسبة القروض الى الموجودات المداولة

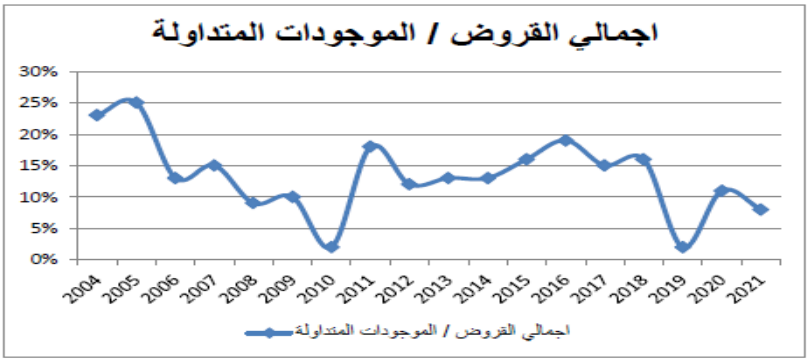

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (١)

ب- قياس نسبة النمو المركب (Crop Growth Rate):

- صيغة حساب CAGR

معدل النمو السنوي المركب ، أو معدل النمو السنوي الإجمالي ، هو متوسط معدل نمو الاستثمارات مع مرور الوقت ، على افتراض أنه يتم استثمارها سنويًا (بشكل دوري) ، أي

معدل فائدة مركب. ليس للمركز النموذجي للاستثمار أي علاقة بقيمة الاستثمارات في السنوات المتداخلة ، لأنه لا يعتمد إلا على القيمة في السنة الأولى والسنة الأخيرة من الاستثمار (Bonfim,2009:41) .

$$CAGR = (EB / BB)^{1/n}$$

- BB – القيمة المبدئية ، (قيمة البدء)
- EB – القيمة النهائية ، القيمة الدفترية (القيمة النهائية)
- n – عدد النقاط (عدد السنوات)

$$CAGR = \left(\frac{EB}{BB}\right)^{\frac{1}{n}} - 1$$

EB = Ending Balance | BB = Beginning Balance | *n* = Number of years

جدول رقم (٢) قياس نسبة النمو المركب(Crop Growth Rate) بالدينار العراقي

ودائع CGR		
661,618,527,000	47.74%	2004 - 2009
834,615,353	-74.70%	2010 - 2015
1,157,462,988	7.94%	2016 - 2021
1,157,462,988	-22.79%	2004 - 2021
القروض CGR		
79,504,860,000	41.19%	2004 - 2009
1,375,142,023,777	137.79%	2010 - 2015
121,636,282	-9.01%	2016 - 2021
121,636,282	-24.41%	2004 - 2021

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي.

- CGR لقياس نسبة الودائع: تم اجراء CGR الودائع لقياس نسبة الودائع الخاصة في مصرف ب حيث بلغت نسبة الودائع للمصرف للمدة (2004-2009) (47.74%) كما مبين في الشكل (٥)، كما تم اجراء CGR للنسبة نفسها للمدة من (2010-2015) وكانت النسبة

قد انخفضت الى (74.70%-) كما في الشكل (٥)، وفي المدة من (2016-2021) عادة نسبة الودائع للارتفاع حيث بلغت (7.94%) كما في الشكل(٥)، بعد ذلك تم اجراء الاختبار على طول مدة الدراسة من (2004-2021) وكانت نسبة الودائع لدى مصرف بغداد ذات أقيام سالبة حيث بلغت (22.79%-) كما في الشكل البياني (٥).

شكل (٥) ودائع CGR

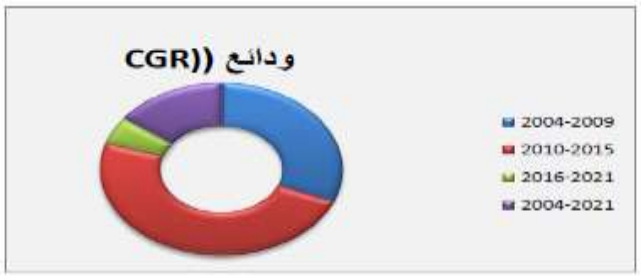

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (٢)

- CGR لقياس نسبة القروض:تم اجراء اختبار CGR لنسبة القروض وكانت هذه النسبة قد بلغت للمدة من (2004-2009) (41.19%) وكما مبين من الشكل البياني (٦)، اما المدة من (2010-5015) قد بلغت (137.79%) وهي نسبة مرتفعة كما مبين في الشكل (٦)، بعد ذلك انخفضت نسبة القروض حيث وصلت الى (9.01%-) للمدة من (2016-2021)، بعد ذلك تم اختبار CGR للمدة من (2004-2021) وكانت النسبة ذات أقيام سالبة حيث بلغت (24.41%-) وكما موضحة بالشكل البياني (٦).

شكل (٦) القروض CGR

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (٢)

المبحث الثاني : المؤشرات البيانية الخاصة بمصرف سومر التجاري:

من خلال ما لوحظ في البيانات المتوفرة التابعة لمصرف سومر التجاري المأخوذة من البيانات الرئيسية الخاصة بالبنك المركزي حسب جدول رقم (٣) وجد اثناء الدراسة على مجموعة من المؤشرات وتم تحليلها كما يلي:

جدول رقم (٣) نسب مؤشرات مصرف سومر التجاري للمدة (2004-2021)

السنوات	القروض الكلية / الودائع الكلية	اجمالي القروض / اجمالي الموجودات	تخصص القروض المشكوك في تحصيلها / اجمالي القروض	اجمالي القروض / الموجودات المتداولة
2004	8%	3%	4%	37%
2005	10%	3%	18%	3%
2006	2%	1%	1%	1%
2007	71%	25%	38%	29%
2008	6%	22%	22%	24%
2009	13%	5%	77%	5%
2010	13%	4%	9%	4%
2011	15%	4%	1%	5%
2012	7%	3%	4%	3%
2013	10%	3%	2%	4%
2014	89%	34%	3%	36%
2015	11%	3%	15%	3%
2016	16%	3%	4%	3%
2017	11%	2%	55%	3%
2018	98%	19%	1%	21%
2019	12%	2%	24%	2%
2020	84%	14%	3%	15%
2021	68%	9%	1%	10%

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي.

أ- تحليل المؤشرات البيانية :

- نسبة القروض الكلية / الودائع الكلية -يلاحظ من الشكل (٧) ان نسبة القروض الكلية الى

الودائع الكلية كانت متوازية في بعض المستويات الا في سنة خلال مدة الدراسة وهي تسجل ادنى مستوى سنة (2006) بالنسبة (2%) وذلك بسبب الظروف الامنية التي مر بها البلد الا انها سجلت بالسنوات التي تليها وعاودت بالارتفاع حيث سجلت خلال سنة الدراسة (2018) اعلى نسبة وقد بلغت (89%) وتعتبر اعلى نسبة سجلها مصرف سومر التجاري حسب ما مبين في الشكل (٧) بسبب التغيرات الحاصلة في اسعار النفط التي سجلت ارتفاعا ملحوظ.

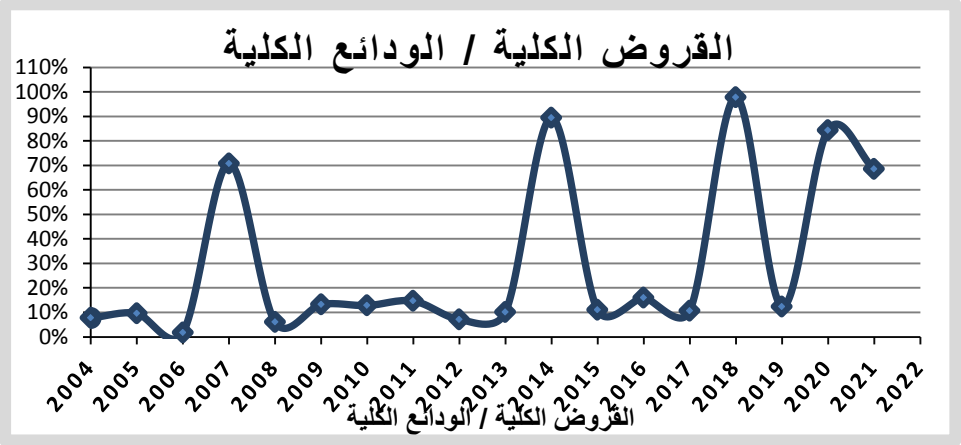

شكل (٧) نسبة القروض الكلية الى الودائع الكلية

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (٣)

- نسبة اجمالي القروض / اجمالي الموجودات : يوضح الشكل (٨) ان نسبة اجمالي القروض الى اجمالي الموجودات كانت متذبذبة وما بين مرتفعة الا في سنتين خلال مدة الدراسة وهي التي سجلت ادنى مستوى قد بلغت (2006-2019) حيث بلغت (2%-1%) بسبب الوضع والظروف الامنية التي مر بها العراق وكذلك سنة (2006) وكذلك (2019) بسبب مرور الاقتصاد العراق بمراحله الانكماش خلال تلك الفترة.

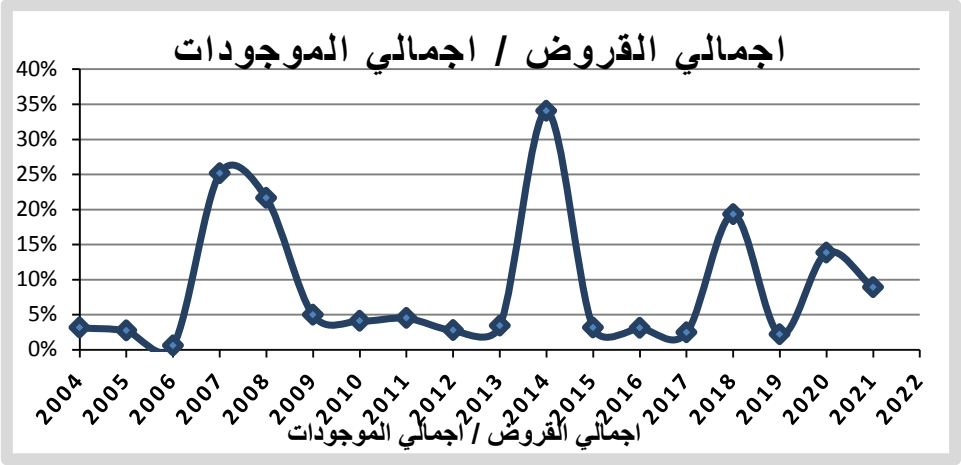

شكل (٨) نسبة اجمالي القروض الى اجمالي الموجودات

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (٣)

- نسبة القروض المشكوك في تحصيلها / اجمالي القروض : يبين الشكل (٩) ان نسبة القروض المشكوك في تحصيلها الى اجمالي القروض كانت متذبذبة خلال مدة الدراسة حيث بلغت ادنى مستوياتها خلال السنوات (2021,2008,2006) حيث بلغت خلال هذه السنوات (1%,1%,1%) على التوالي وانخفاض هذه النسب بنذر بوجود ازمة مالية داخل مصرف سومر التجاري نتيجة عدم تحصل اموال هذه القروض في المدة المحددة.

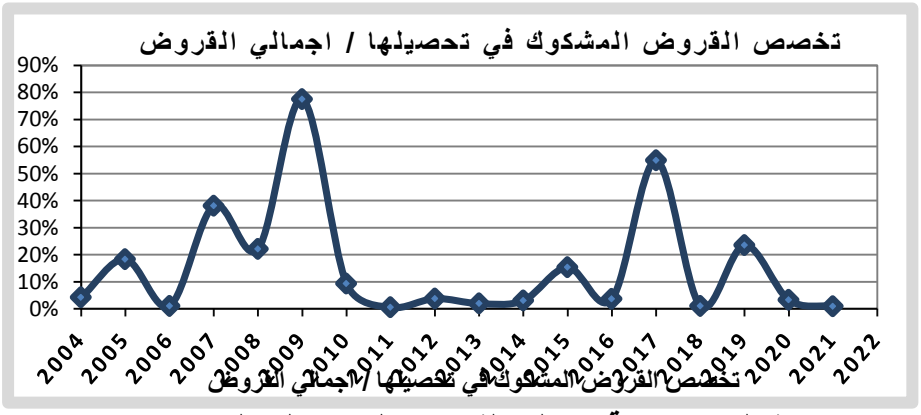

شكل (٩) نسبة اجمالي القروض الى اجمالي الموجودات

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (٣)

- نسبة اجمالي القروض / الموجودات المتداولة : يتضح من الشكل (١٠) ان نسبة اجمالي القروض الى اجمالي الموجودات المتداولة كانت في عام (2004) وبلغت (37%) ويلاحظ من الشكل ان هذه النسب هي اعلى نسبة حققها مصرف سومر خلال مدة الدراسة وتعتبر هذه النسبة

جيدة مقارنة مع اعوام (2019,2006) حيث كانت النسبة فيها (1%,2%) وهي نسبة قليلة جداً.

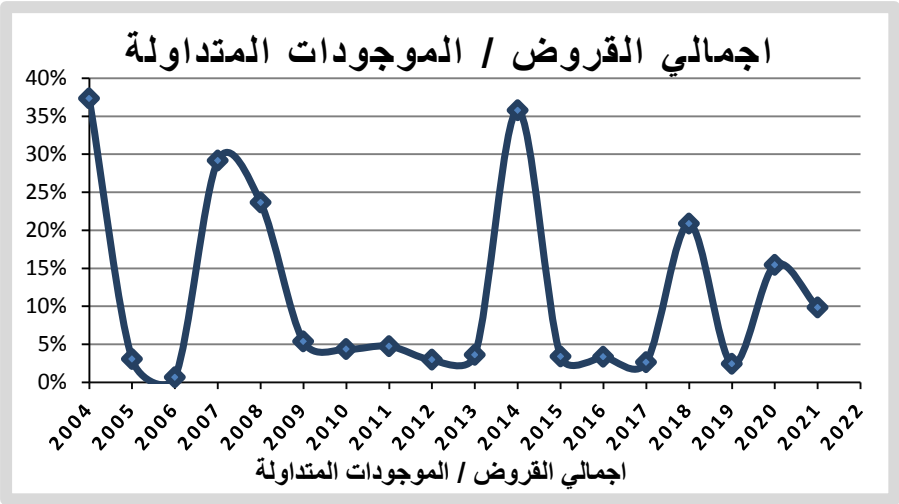

شكل (١٠) نسبة القروض الى الموجودات المداولة

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (٣)

أ.قياس نسبة النمو المركب (Crop Growth Rate):

صيغة حساب CAGR : معدل النمو السنوي المركب ، أو معدل النمو السنوي الإجمالي ، هو متوسط معدل نمو الاستثمارات مع مرور الوقت ، على افتراض أنه يتم استثمارها سنويًا (بشكل دوري) ، أي معدل فائدة مركب. ليس للمركز النموذجي للاستثمار أي علاقة بقيمة الاستثمارات في السنوات المتداخلة ، لأنه لا يعتمد إلا على القيمة في السنة الأولى والسنة الأخيرة من الاستثمار. (Bonfim,2009:41)

$$CAGR = (EB / BB)^{1/n}$$

- BB – القيمة المبدئية ، (قيمة البدء)
- EB – القيمة النهائية ، القيمة الدفترية (القيمة النهائية)
- n – عدد النقاط (عدد السنوات)

$$CAGR = \left(\frac{EB}{BB}\right)^{\frac{1}{n}} - 1$$

EB = Ending Balance | BB = Beginning Balance | *n* = Number of years

جدول رقم (٤) قياس نسبة النمو المركب(Crop Growth Rate) بالدينار العراقي

ودائع CGR		
35,733,549,473	49.18%	2004 - 2009
105,878,189,000	22.36%	2010 - 2015
48,152,931,000	-6.58%	2016 - 2021
48,152,931,000	14.47%	2004 - 2021
القروض CGR		
4,697,415,901	66.24%	2004 - 2009
2,080,236,688	-15.81%	2010 - 2015
32,984,198,000	25.00%	2016 - 2021
32,984,198,000	30.23%	2004 - 2021

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي.

- CGR لقياس نسبة الودائع:تم اجراء CGR لقياس نسبة الودائع الخاصة في مصرف سومر التجاري حيث بلغت نسبة الودائع للمصرف للمدة (2004-2009) (49.18%) كما مبين في الشكل (١١)، كما تم اجراء CGR للنسبة نفسها للمدة من (2010-2015) وكانت النسبة قد انخفضت الى (22.36%) كما في الشكل (١١)، وفي المدة من (2016-2021) نلاحظ انخفاض نسبة الودائع الى مستوى ادنى حيث بلغت (6.58%-) وهي ادنى مستوى سجلت خلال مدة الدراسة وحسب الشكل (١١)، ومن ثم تم اعادة قياس النسبة للمدة (2004-2021) وكانت نسبة الودائع قد بلغت (14.47%) وهي النسبة الكلية خلال فترة الدراسة وكما موضح في الشكل (١١).

شكل (١١) ودائع CGR

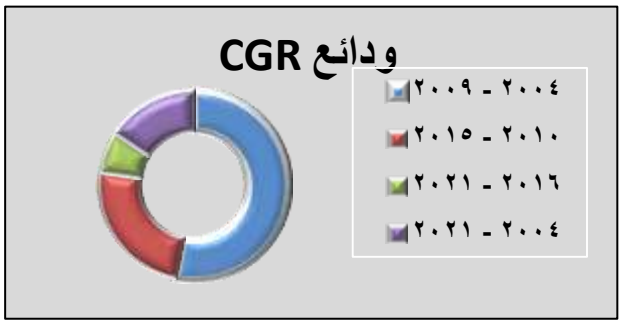

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (٤)

- CGRلقياس نسبة القروض: تم اجراء CGR لقياس نسبة القروض وكانت هذه النسبة قد بلغت للمدة من (2004-2009) (66.24%) وهي اعلى نسبة سجلت خلال مدة الدراسة كما في الشكل (١٢)، واما المدة من (2010-2015) وقد بلغت (15.81%-) وهي ادنى مستوى سجلها مصرف سومر خلال مدة الدراسة حسب الشكل (١٢)، اما المدة من (2016-2021) وقد بلغت (25.00%) وهي التي عاودت بالارتفاع عن سابقاتها وحسب الشكل (١٢)، اما بعد ذلك تم اجراء الاختبار CGR للمدة من (2004-2021) وكانت النسبة قد بلغت (30.23%) وهي نسبة ذات اقيام ايجابية خلال مدة الدراسة وحسب الشكل(١٢).

شكل (١٢) القروض CGR

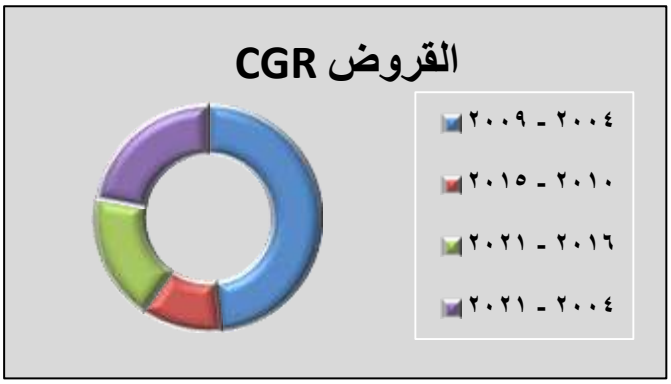

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (٤)

المبحث الثالث : المؤشرات البيانية الخاصة بمصرف التجاري العراقي:

من خلال ما لوحظ في البيانات المتوفرة التابعة لمصرف التجاري العراقي المأخوذة من البيانات الرئيسية الخاصة بالبنك المركزي حسب جدول رقم (٥) وجد اثناء الدراسة على مجموعة من المؤشرات وتم تحليلها كما يلي:

جدول رقم (٥) نسب مؤشرات مصرف التجاري العراقي للمدة (2004-2021)

السنوات	القروض الكلية / الودائع الكلية	اجمالي القروض / اجمالي الموجودات	تخصص القروض المشكوك في تحصيلها / اجمالي القروض	اجمالي القروض / الموجودات المتداولة
2004	44%	20%	2%	21%
2005	3%	2%	#VALUE!	28%
2006	33%	13%	41%	16%
2007	3%	1%	1%	12%
2008	11%	5%	15%	58%
2009	8%	3%	20%	4%
2010	45%	18%	2%	20%
2011	10%	3%	1%	4%
2012	2%	1%	40%	1%
2013	4%	1%	23%	1%
2014	6%	2%	14%	2%
2015	10%	2%	12%	2%
2016	1%	4%	23%	36%
2017	31%	9%	13%	9%
2018	9%	3%	55%	3%
2019	8%	3%	57%	3%
2020	7%	3%	#VALUE!	3%
2021	17%	53%	#VALUE!	5%

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي.

ب: تحليل المؤشرات البيانية :

- نسبة القروض الكلية / الودائع الكلية : يلاحظ من الشكل (١٣) ان نسبة القروض الكلية الى الودائع الكلية كانت مرتفعة خلال السنوات (2004,2006,2010,2017) وذلك بسبب انفتاح العراق على العالم الخارجي وكذلك الزيادة الحاصلة في انتاج وتصدير النفط والمصاحب في ارتفاع اسعار النفط مع وجود موازنات مالية مرتفعة خلال هذه المدة مما ساعد على ارتفاع نسبة الودائع والقروض اما بقية السنوات خلال مدة الدراسة نلاحظ وجود تذبذب في المستوى حيث وصل الى ادنى مستوى من الانخفاض وهي نسبة (2%) سنة (2021) وذلك نتيجة التغيرات الاقتصادية على مستوى العالم مما انعكس على القطاع المصرفي العراقي عامة وخاصة المصرف التجاري العراقي.

شكل (١٣) نسبة القروض الكلية الى الودائع الكلية

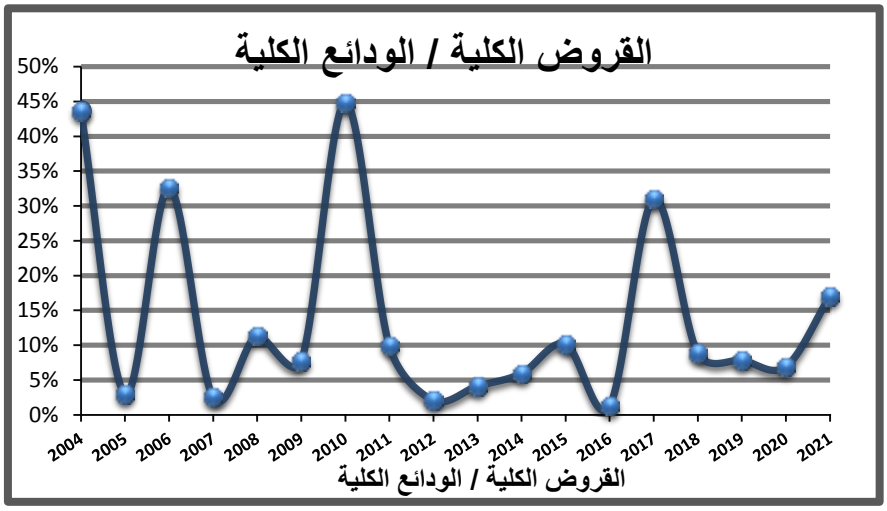

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (٥)

-نسبة اجمالي القروض / اجمالي الموجودات: يوضح الشكل (١٤) ان نسبة اجمالي القروض الى اجمالي الموجودات كانت منخفضة خلال مدة الدراسة حيث وصلت الى ادنى مستوى خلال السنوات (2007,2012,2013) وهي (1%) بسبب تخوف مصرف التجاري العراقي في منح القروض نتيجة التغيرات الخطيرة التي مرت على العراق نتيجة سيطرة عصابات تنظيم القاعدة مع عدم وجود استقرار امني في تلك المدة الا انها ارتفعت خلال (2021) حتى وصلت الى نسبة (53%) بسبب ارتفاع اسعار النفط الى اعلى مستوى.

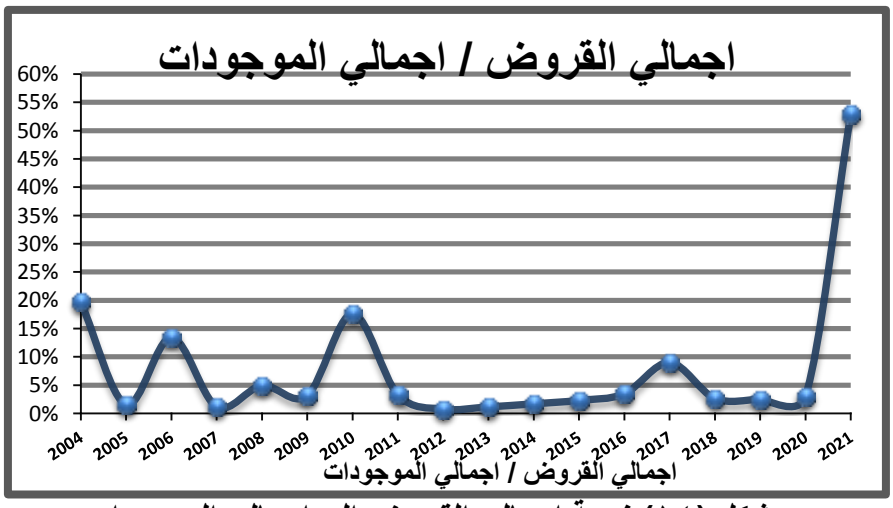

شكل (١٤) نسبة اجمالي القروض الى اجمالي الموجودات

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (٥)

-نسبة القروض المشكوك في تحصيلها / اجمالي القروض: يبين الشكل البياني (١٥) ان نسبة القروض المشكوك في تحصيلها الى اجمالي القروض كانت متذبذبة خلال مدة الدراسة حيث

بلغت خلال هذه السنوات (0%,1%,0%,0%) على التوالي وان انخفاض هذه النسب ينذر بوجود ازمة مالية داخل المصرف التجاري العراقي نتيجة عدم تحصل اموال هذه القروض في وقتها المقرر.

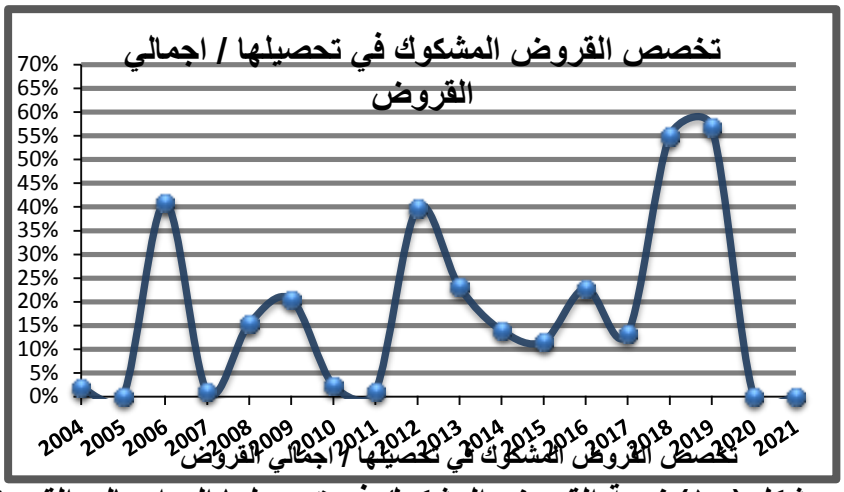

شكل (١٥) نسبة القروض المشكوك في تحصيلها الى اجمالي القروض

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (٥)

-نسبة اجمالي القروض / الموجودات المتداولة : يتضح من الشكل (١٦) ان نسبة اجمالي القروض / الموجودات المتداولة كانت في عام (2008) ونسبة (58%) ومن خلال هذا الشكل نلاحظ انها اعلى نسبة حققها مصرف التجاري العراقي خلال مدة الدراسة وتعتبر هذه النسبة جيدة مقارنة مع اعوام (2012,2013,2014,2015) حيث كانت النسب تتراوح ما بين (2%,1%) خلال هذه السنوات وهي نسبة قليلة جداً.

شكل (١٦) نسبة القروض الى الموجودات المداولة

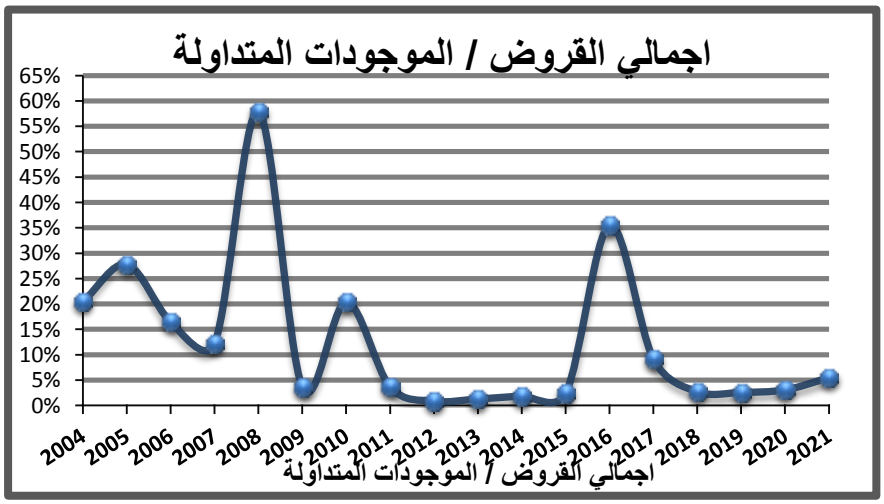

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (٥)

ب- قياس نسبة النمو المركب (Crop Growth Rate):

صيغة حساب CAGR : معدل النمو السنوي المركب ، أو معدل النمو السنوي الإجمالي ، هو متوسط معدل نمو الاستثمارات مع مرور الوقت ، على افتراض أنه يتم استثمارها سنويًا (بشكل دوري) ، أي معدل فائدة مركب. ليس للمركز النموذجي للاستثمار أي علاقة بقيمة الاستثمارات في السنوات المتداخلة ، لأنه لا يعتمد إلا على القيمة في السنة الأولى والسنة الأخيرة من الاستثمار. (Bonfim,2009:41)

$$CAGR = (EB / BB)^{1/n}$$

- BB – القيمة المبدئية ، (قيمة البدء)
- EB – القيمة النهائية ، القيمة الدفترية (القيمة النهائية)
- n – عدد النقاط (عدد السنوات)

$$CAGR = \left(\frac{EB}{BB}\right)^{\frac{1}{n}} - 1$$

EB = Ending Balance | BB = Beginning Balance | n = Number of years

جدول رقم (٦) قياس نسبة النمو المركب(Crop Growth Rate) بالدينار العراقي

ودائع CGR		
86,892,770,560	21.21%	2004 - 2009
89,784,099,000	2.26%	2010 - 2015
159,654,573,000	6.28%	2016 - 2021
159,654,573,000	9.68%	2004 - 2021
القروض CGR		
6,660,802,713	-14.39%	2004 - 2009
142,114,438,969	31.63%	2010 - 2015
27,136,047,000	78.77%	2016 - 2021
27,136,047,000	3.76%	2004 - 2021

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي.

- CGR لقياس نسبة الودائع: تم اجراء CGR الودائع لقياس نسبة الودائع الخاصة في مصرف التجاري العراقي حيث بلغت نسبة الودائع للمصرف للمدة (2004-2009) (21,21%) كما مبين في الشكل (١٧) وتم اجراء CGR للنسبة نفسها للمدة من (-2015 2010) وكانت النسبة قد انخفضت الى (2.26%) كما في الشكل (١٧)، وفي المدة من (2016-2021) عادة نسبة الودائع للارتفاع حيث بلغت (6.28%) كما في الشكل بعد ذلك تم اجراء الاختبار على طول مدة الدراسة من (2004-2021) وكانت الودائع لدى مصرف التجاري ذات قيم موجبة وقد بلغت (9.68%) كما في الشكل (١٧).

شكل (١٧) ودائع CGR

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (٦)

-CGR لقياس نسبة القروض: تم اجراء اختبار CGR لنسبة القروض وكانت هذه النسبة قد بلغت للمدة من (2004-2009) (-14.39%) حيث عاودت بالارتفاع وكما مبين من الشكل (١٨)، بعد ذلك تم اجراء الفحص للمدة من (2016-2021) نلاحظ وصلت الى (78.79%) وهي نسبة مرتفعة جداً عن سابقها بعد ذلك تم اجراء الفحص للمدة خلال فترة الدراسة من (2004-2021) حيث بلغت (3.76%) وكما موضحة بالشكل (١٨).

شكل (١٨) القروض CGR

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (٦)

الاستنتاجات :

١.ان تجنب الوقوع في المخاطر الائتمانية ووضع صيغ للمبادلة بين العائد والمخاطرة من اجل تحقيق اعلى عائد عند اقل مخاطرة ممكنة هما جوهر محفظة الائتمان المصرفي.

٢.تبيّن ان المصارف التجارية العراقية مجتمع الدراسة تعطي اهتمام كبير لتوسيع محفظة الائتمان المصرفي مما يعني انها تهدف إلى امتلاك حصة سوقية اكبر من خلال المؤشرات المأخوذة وذلك يزيد من حجم مخاطر الائتمانية اذا لم يتم وضع استراتيجيات محددة.

التوصيات :

١.العمل على اعداد التقارير السنوية والحسابات الختامية باقصى سرعة ممكنة لاسيما المصارف الحكومية من اجل توفير قاعدة بيانات لكل مصرف وتقديم الدعم المعلوماتي لقسم المتابعة والتخطيط الاستراتيجي لتفادي الوقوع في المخاطر الائتمانية.

٢.ضرورة اهتمام المصارف التجارية لاسيما الحكومية منها بتنويع مصادر اموالها وتجنب السلوك التقليدي من غير الاعتماد على مصدر مالي دون اخر، فضلا عن ضرورة اتباع استراتيجية للحفاظ على المودعين الحاليين و اكتساب مودعين جدد بسبب اهتمامها الكبير في توسعة المحافظ الائتمانية لتفادي اي مخاطر ائتمانية ممكن حدوثها.

المصادر

أولاً: المصادر العربية:

١.صفاء يونس الصفاوي واخرون ، تحليل العلاقة بين الاسعار العالمية للنفط البرو والذهب باستخدام متجه الانحدار الذات (VAR) ،المجلة العراقية للعلوم الاحصائية ، العدد١٤ ، ٢٠٠٨.

٢.صابر تاج محمد عبد الرحمان الكنزي، التحليل المالي الأصول العلمية والعملية، دار خوارزم العلمية، جدة، ٢٠١٥.

٣.الصائغ، محمد جبار وابو حمد رضا صاحب : دراسة تحليلية للسيولة المصرفية لعينة من المصارف التجارية الاردنية، المجلة العراقية للعلوم الادارية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، المجلد الثالث، العدد الحادي عشر، ٢٠٠٦.

٤.عبد الرزاق، أمجد جاسب ، الأئتمان النقدي لمجموعة من المصارف العاملة في محافظة البصرة لعام (٢٠١٦) الدراسات النقدية والمالية ، البنك المركزي العراقي، العدد ٦ ، ٢٠١٩.

ثانياً: المصادر الاجنبية :

1- Bonfim, Diana and Portugal, Banco de (2009), Credit risk drivers: evaluating the contribution of firm level information and of macroeconomic dynamics, Working Paper JEL Classification: Vol. 21, No. 41.